

المجزوءة الثالثة: السياسة  
السنة الثانية باكوريا آداب/ علوم إنسانية

# مفهوم الدولة

## تقديم:

لعل تعريف الدولة يطرح مجموعة من الصعوبات نظرا لما يعرفه العالم من اختلاف في الانظمة و الحكومات و تباين في القوانين و الدساتير الخاصة بكل دولة على حدة لكننا سنقتصر على مظاهر تواجد الدولة عموما بغض النظر على الاختلافات السالف ذكرها, إذ من الممكن أن نميز بين استعمالين لمصطلح الدولة , فالإستعمال الأول يرادف الأمة باعتبارها تحيل على كيان بشري ذي خصائص تاريخية و جغرافية و لغوية و ثقافية مشتركة. أما الإستعمال الثاني فيحيل على مجموعة من الأجهزة المكلفة بتدبير الشأن العام للمجتمع .

إن الدولة بهذا المعنى الأخير هي مالكة السلطة او السلط في المجتمع في مختلف الميادين, و هي توظف مجموعة من الأجهزة و المؤسسات لخدمتها , كما أنها تلجأ إلى العنف داخليا و خارجيا متمثلا في الجيش, الشرطة, المحاكم, السجون بجانب باقي المؤسسات المدنية الأخرى, مما يجعلنا نتساءل ما مدى أحقية الدولة في امتلاك السلطة في المجتمع؟ و ما مدى مشروعية هذه السلطة؟ و ما هي حدود صلاحيتها؟ هل تمارس الدولة سلطتها بالقوة ام بالقانون, بالحق أم بالعنف؟

## المحور الأول: مشروعية الدولة و غايتها.

# اشكالات

\*من أين تستمد الدولة مشروعيتها: من الحق أم من القوة؟  
\*كيف يكون وجود دولة ما مشروعاً؟

ينطلق ماكس فيبر من كون السياسة مجال لتدبير الشأن العام و تسييره, و يرى في الدولة تعبير عن علاقات الهيمنة القائمة في المجتمع, و هي هيمنة تقوم على مبدأ المشروعية (هي مجموعة من الأسباب و الإعتقادات التي تجعل مجموعة بشرية تصادق و تقبل السلطة الممارسة عليها من طرف جهاز الدولة مما يبرر حقية هذه الأخيرة في ممارسة سلطتها). و قد ذكر فيبر ثلاث اسس لمشروعية سلطة الدولة تختلف حسب طبيعة المجتمعات أولها: سلطة « الأمس الأزلي » أي سلطة العادات و التقاليد و هي سلطة تقليدية كان يمثلها الأب الأكبر أو الشيخ في الماضي (تقوم على مجموعة من الاعراف المتوارثة داخل المجتمع -سلطة العرف). و ثانيها: « السلطة اللدنية » أو الكارزمية ( موهبة خاصة لدى أفراد متميزين تمكنهم من فرض سلطتهم المعنوية و الفعلية على الجمهور الواسع), تؤدي بالرعايا إلى اتباع ملهمهم حيث يعتقدون أنه يتميز بصفات خارقة و بطولات نادرة, و هي تخص الأنبياء , كما يمارسها كذلك رئيس أركان الحرب المنتخب او العاهل الملهم أو

زعيم الحزب السياسي...و ثالثا: سلطة « الشرعية » و هي تعني ممارسة الحكم وفق القوانين السائدة ( الإحتكام إلى الدستور) و العمل على الإمتثال للواجبات و الإلتزامات المطابقة لقانون النظام القائم, و هي السلطة الممارسة في الدولة الحديثة. و يقر فيبر أنه لا نصادف هذه النماذج في شكلها الخالص إلا نادرا. فإذا كانت مشروعية سلطة الدولة كما رأينا مع هذا الأخير تتباين من مجتمع إلى آخر فما هي غاية الدولة؟

إن الحديث عن نشأة الدولة و غايتها يردنا إلى مجموعة من أفكار فلاسفة الأنوار و فكر النهضة عموما ابتداء من آراء **إبن خلدون** في نشوء الأمم و العصبية و القبليات و الذي بشر بنوع من الحتمية التاريخية للمجتمعات ( النشوء ثم الإزدهار و الرقي و أخيرا الإندثار والأندحار) , حيث ركز معظم الفلاسفة عن الإنتقار من الفرد إلى الجماعة بنوع من التدرج و الذي يبرز بداية التحضر و التمدن, من بين هذه النظريات نجد نظرية توماس هوبز الذي يعتبر مؤسس الفلسفة السياسية الحديثة, و كان أهم ما جاء به هو الإقرار بكون الدولة هي نتيجة خروج الإنسان من حالة الطبيعة-و التي تحيل على حالة المجتمع البدائي المعتمد على حق القوة و ليس للفرد فيه إلا ما يستطيع الحصول عليه وفق قانون الغاب أي البقاء للأقوى و بالتالي تتحدد حرية الفرد وفق قوة الفرد ذاته مما يعني أنه لسيت هناك قوة خارجية رادعة أو قوانين يحتكم إليها الأفراد و هو ما يجعل المجتمع في حالة من الحرب اللامنتهية-إلى حالة المدنية التي يتنازل في الأفراد عن حقوقه الطبيعية مقابل الحفاظ على حياتهم التي كانت مهددة في حالة الطبيعة, تطبيقا لمبدأ تعاقد الأفراد و بالتالي تحقيق السلم و الأمن لكل الأفراد وفق تنظيم الحريات و تحديدها بحيث لا تصبح حياة الفرد مهددة من طرف الجميع بل تصبح مهددة فقط من طرف الحاكم الذي يضمن للمجتمع الأمن و السعادة و الوفرة. فهل غاية الدولة هي الحفاظ على الأمن و ضمان الوفرة و السعادة فقط؟

ينتقد الفيلسوف الألماني **وليام فريديريك هيغل** التقليد السياسي الذي يتبنى الطرح التعاقدي بين أفراد المجتمع,و الذي يرى أن للدولة غاية خارجية مثل السلم أو الحرية أو الملكية. ويرى هيغل عوض ذلك ان غاية هذه الأخيرة باطنية متمثلة في الدولة ذاتها من حيث إنها تمثل روح و إرادة و وعي أمة من الأمم, وهي تجسيد للعقل و قوته اللامتناهية في التاريخ, إذ تعتبر الروح الأخلاقية و هي وجود مباشر يبرز في العرف و القانون و على نحو غير مباشر في الوعي الذاتي للفرد و معرفته و نشاطه و هي تمثل الوحدة الجوهرية للأفراد تصل فيها الحرية إلى حدها الأسمى و قيمتها العليا , و بالتالي هي أسمى من الفرد و بالتالي يمكن القول أن واجب الفرد الأسمى هو أن يكون الفرد عضوا في الدولة « إن الإتحاد الخالص و البسيط في الدولة هو المضمون الحقيقي و الهدف الصحيح للفرد. و مصير الفرد هو أن يعيش حياة كلية جماعية. و يجعل من هذه الحياة الجوهرية و المشروعة على نحو كلي نقطة البداية و النهاية » فإذا كانت الدولة هي سلطة قائمة بذاتها فما هي طبيعة هذه السلطة السياسية؟

## المحور الثاني: طبيعة السلطة السياسية

# اشكالات

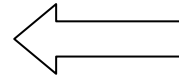
- \* هل يمكن حصر السلطة السياسية في أجهزة الدولة أم أن السلطة قدرة مشتتة في كل المجتمع؟
- \* هل هي متعالية عن المجال الذي تمارس فيه أو محايدة له؟

لعل الحديث عن الدولة كان و لايزال مقرونا بالسلطة باعتبارها وسيلة الدولة في الحفاظ على كيانها السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي... إلخ, و من ثمة وجب النظر في طبيعة هذه السلطة التي تمارها الدولة و محاولة معرفة أهم الأجهزة التي توظف لبط نفوذ سلطة الدولة على أفراد المجتمع, و في هذا السياق يمكن أن نستحضر موقف الفيلسوف الفرنسي **لوي ألتوسير** الذي يعتبر من بين المجددين للفكر الماركسي و ذلك بالإستناد إلى أدوات التحليل النفسي , حيث انطلق هذا الأخير من إبراز طبيعة جهاز الدولة , (معنى جهاز هي كل مؤسسة ذات كيان مستقل, مثل جهاز الحكومة) و حددها في نمطين اثنين و هما:

### جهاز قمعي:

\* حكومة إدارة, جيش, سجون, شرطة = جهاز عنيف  
(كلمة قمعي تشير إلى جهاز الدولة المعني يشتغل بالعنف على الأقل في النهاية إذ أن القمع الإداري مثلا, يمكن أن يكتسي أشكالا غير فيزيائية)

## الدولة



### جهاز إيديولوجي:

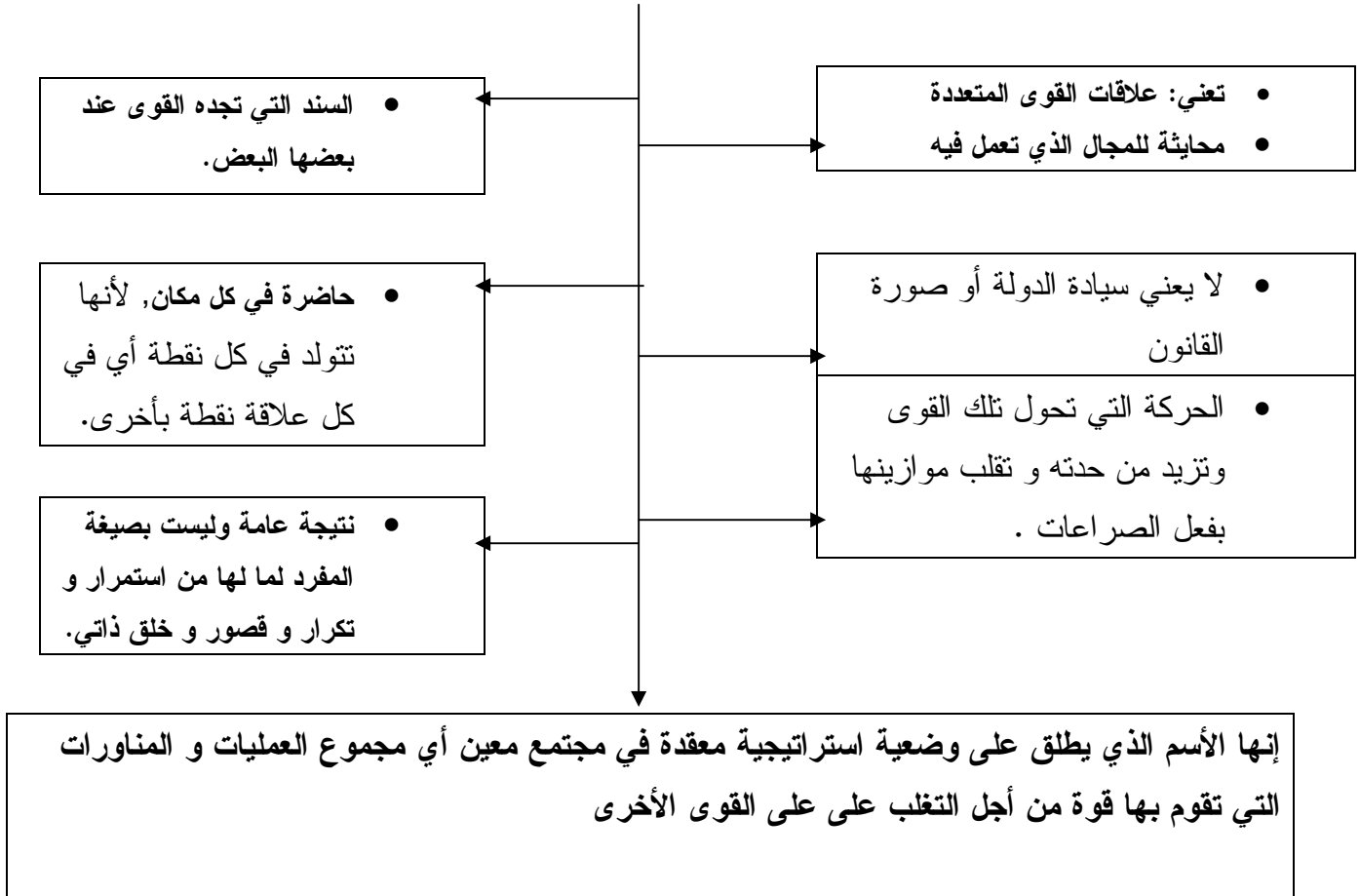
\* نقصد بالإيديولوجيا: (منظومة من الأفكار و المعتقدات التي تتراوح بين الوعي و اللاوعي و التي تعبر عن مطامح و مصالح فئة معينة من الناس.) و هي المدرسة, العائلة, الإعلام و النقابة, الكنائس, الأحزاب, الجمعيات الثقافية.

**خلاصة القول:** إن ألتوسير يرى في الدولة منظومة من العلاقات المؤسساتية التي تحاول خلق ما يمكن أن نسميه الجمع الواحد أي تكريس نفس النمط الذهني و الثقافي و محاولة الحفاظ عليه من أي اختراق خارجي و أجنبي يهدد الكيان البشري للدولة و يلغي خصوصيتها بين باقي الدول الأخرى , و طريقة اشتغالها بالأساس هي تجميع قوى المجتمع المنتهتة و خلق قيم مشتركة تصبح هي الأخرى مؤسسة يلتزم الأفراد باحترامها و تقديسها (مثل الأحزاب السياسية التي ينشئها الأفراد ثم يلتزمون بتطبيق مبادئها حتى تتحول إلى شيء مقدس لا يمكن للفرد المنتمي لتلك الأحزاب أن يتمرد على مبادئها). **فهل من الممكن أن تكون سلطة الدولة خارجة تلك المؤسسات و الأجهزة؟**

في سياق مختلف تماما عن فلسفة ألتوسير يرى الفيلسوف الفرنسي و مؤسس علم حفريات المعرفة **ميشيل فوكو** أن السلطة الممارسة من طرف الدولة ليست متعالية عن المجال الذي تمارس فيه, بل هي محايثة له, إذ أنها الإسم الذي يطلق على وضعية استراتيجية معقدة في مجتمع معين, و هي لسيت مجرد مؤسسة أو بنية وليست مجرد قوة خولت للبعض, إذ من الممكن القول حسب ميشيل فوكو أن السلطة

محايدة لكل فعل اجتماعي و النظر إليها يكون من خلال جماع ما يبرز كاستراتيجيات يقاوم بعضها البعض داخل الجسم الاجتماعي و التي تظهر في شكل صراعات و تقلبات و تداخل القوى بين الأفراد , هذه القوى التي لا تنقطع عن الفعل و الممارسة في المجتمع و بالتالي فالدولة لا تحتكر السلطة و لكنها تعبر عن ما تؤول إليها في نهاية الصراع بين الأفراد و التي لا تمثل إلا شكلا من أشكال السلطة الموجودة. فالسلطة بهذا المعنى لا تخرج عن كونها:

## السلطة



### المحور الثالث: الدولة بين الحق و العنف

## اشكالات

\* هل تمارس الدولة سلطتها بالقوة أم بالقانون, بالحق أم بالعنف؟

إن الدولة بمكوناتها المادية و الرمزية لا يمكن لها أن تحافظ على كيانها و تضمن استمرارها إلا باخضاع الأفراد لقوة ملزمة و لترسنة من القوانين و الأنظمة. و في هذا الإطار نجد النظريات الفلسفة السياسية الحديثة و على رأسها نظرية **نيكولا ماكيافيل** الذي يعتبر من بين الملهمين لرجال السياسة من خلال ما ذكره في كتاباته و خاصة كتابه الشهير «**الأمير**» نظرا للطريقة الواقعية التي وصف بها السلطة و كيفية تدبيرها, أما

بخصوص الكيفية التي تشتغل بها الدولة, و تمارس بها الهيمنة فقد جعلهما طريقتان اثنتان إما بالعنف أو بالقانون, فالأولى تخص الحيوان في حين أن الثانية تهم الإنسان, و قد أكد ماكيافيل أنه لا بد للأمير أن يجمع بينهما في تدبيره لشؤون الدولة و أن يتظاهر بامتلاكهما حتى و إن كان لا يتصف بهما, و من تمت ينبغي عليه أن يتشبه بالثعلب و بالأسد معا, « لذا ينبغي على المرء أن يكون ثعلبا للتعرف على مكامن الشراك, و أسدا لإرهاب الذئاب », كما يؤكد كذلك على ضرورة تحلي الأمير أو الحاكم بمجموعة من الصفات الإنسانية كالرحمة و الوفاء و الإنسانية و النزاهة و التدين شريطة امكانية التحلي عن هذه الصفات إذا اقتضى الأمر. فإذا كان من المفروض على الحاكم أو الأمير أن يجمع بين القوة و القانون فهل تمثل الدولة دائما سلطة مفروضة من الخارج؟

بالتأكيد إن الدولة ليست مجرد معطى خارجي بالنسبة للأفراد , و كأن الفرد يمثل أمام الدولة و لسي جزءا منها و مكونا لها , بل هي نتاج صراع الطبقات الإجتماعية المكونة لدولة ما و هو ما دافع عنه **فريدريك إنجلس** بحيث أن الفرد ليس بمعزل عن الصراع الطبقي (ويحيل مصطلح الطبقة على فئة اجتماعية يوحدتها الإلتناء إلى نفس المستوى الإقتصادي, و في نظر الفلسفة الماركسية ينقسم المجتمع الرأسمالي إلى طبقتين متناحرتين وهما الطبقة البروليتارية و الطبقة البرجوازية), الذي ينتج عن محاولة امتلاك كل طبقة لوسائل الإنتاج وفرض نمط اقتصادي معين اساسه الحفاظ على امتيازات تلك الطبقة و ضمان بقائها على رأس جهاز الحكم مما يخلق منظومة من علاقات الإنتاج تعبر عن البنية التحتية من خلال اقتصاد اشتراكي أو إقتصاد رأسمالي مبني على حرية التملك و الرفع من قيمة الربح دونما مراعاة لليد العاملة التي هي أساس البنية التحتية لوسائل الإنتاج, و من تمت فإن امتلاك وسائل الإنتاج من طرف طبقة معينة هو ما يؤدي إلى الهيمنة و الحكم و السلطة. « بما أن الدولة قد تولدت عن الحاجة إلى فرملة التعارضات القائمة بين الطبقات, و بما أنها تولدت في قلب هذا الصراع فإنها في الأغلب الأعم, دولة الطبقة الأقوى أي الطبقة التي تسود و تسيطر اقتصاديا, ثم بفضلها تسود سياسيا و تختار بذلك وسائل لاستغلال الطبقة المضطهدة »